

## تحرك عاجل

### اعتقال ناشط بارز ومحاميه

اعتل ضباط جهاز الأمن الوطني الناشط البارز علاء عبد الفتاح من زنزانة المراقبة في قسم شرطة الدقي بالقاهرة في 29 سبتمبر/أيلول 2019، كما اعتقل المحامي الحقوقى محمد الباقر في وقتٍ لاحق من ذلك اليوم أثناء حضوره جلسة التحقيق مع علاء بمقر نيابة أمن الدولة. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، ظهر علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء عبد الفتاح قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حيثما كان يمضى 12 ساعة من المراقبة يومياً. وأبلغت الشرطة والدته أن ضباطاً من جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. كما قد توجه محمد الباقر، أحد محامي علاء عبد الفتاح، في وقتٍ لاحق من

ذلك اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله؛ وأبلغ حينئذ بصدره مذكرة اعتقال ضده، ثم أحتجز واستجوب في القضية ذاتها؛ إذ قيد الرجال بالقضية 1356 لعام 2019، واحتجزا على ذمة أربع تهم بـ"الانضمام لجماعة إرهابية غير قانونية"، وـ"تقديم تمويل أجنبي"، وـ"نشر أخبار كاذبة"، وـ"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، جددت نيابة أمن الدولة العليا حبسهما لمدة 15 يوماً. وتلقى محمد الباقر زيارة من أسرته لم تستغرق سوى خمس دقائق، بينما لم يُسمح لأفراد أسرة علاء عبد الفتاح بزيارته.

وعصب أفراد الشرطة عنيهما بينما كانوا في الطريق إلى السجن، وإنهما على علاء عبد الفتاح بالضرب والركل، ووجهوا السباب لمحمد الباقر، أثناء اقتيادهما لداخل السجن. وحينما وصل علاء، أمره حراس السجن بخلع ملابسه الداخلية، ثم تعرض للاعتداء من بعض أفراد الشرطة. وحينما كان علاء بالزنزانة، كان يفتح حراس السجن باب الزنزانة، ويأمرونه بمواجهة الحائط، ويوجهون له التهديدات والسباب. كما صادر حراس السجن متعلقات علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، بما في ذلك ملابسهما. وهدد أحد ضباط جهاز الأمن الوطني علاء بأنه إذا أبلغ النيابة بشأن ما تعرض له من تعذيب، سيُوقع به المزيد من التعذيب.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن اعتقال محمد الباقر والتحقيق معه كان بسبب عمله كمحامي حقوقى، بينما وقع ذلك لعلاء عبد الفتاح بسبب نشاطه وانتقاده للحكومة. وبذلك، يمثل اعتقالهما انتهاكاً لحقهما في حرية التعبير.

ومن ثم، نحث سياستكم على الإفراج عن محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح على الفور، وإسقاط التهم التي يجري التحقيق معهما استناداً لها. وندعوكم إلى أن تعملوا أيضاً على إتاحة سبل اتصالهما بمحاميهما وأسرتيهما، وكذلك على حمايتهما من التعرض للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة أو احتجازهما في أوضاع لا إنسانية، ريثما يُفرج عنهما؛ وذلك من خلال إجراء تحقيق بشأن تعرض علاء عبد الفتاح للتعذيب وإحضار كافة المسؤولين عن ارتكاب هذا الفعل إلى ساحة العدالة. وأخيراً، نحث السلطات المصرية على أن تخرج على الفور عن كل من اعتقلوا لمارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

يأتي اعتقال علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في خضم أكبر حملة قمعية شُنّت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، منذ وصوله إلى سدة الحكم في 2014. فقد اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسى بالاستقالة من منصبه. ويعتقد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم الفساد التي نشرها المقاول السابق في الجيش محمد علي؛ إذ اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة.

ووفقاً لما ذكرته أسرتا علاء ومحمد وأصدقاؤهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهرتا للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة. كما ركز التحقيق مع محمد الباقر على عمله، ولم يقدم وكيل النيابة أي أدلة ضده سوى ملف تحقيق جهاز الأمن الوطنى معه، الذي لم يُسمح له ولا محاميه بالاطلاع عليه.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال قوات الأمن المصرية للمحتجين على نطاق واسع، وإلقاء القبض على صحفيين ومحامين حقوقين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وتضمن ذلك 76 اعتقالاً في ست مدن بين 19 و 29 سبتمبر/أيلول 2019. فقد قالت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" إن ما لا يقل عن 2,300 شخص قد اعتقلوا فيما يتصل بالاحتجاجات. ووفقاً لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون يمثل أمام النيابة. كما أضافت الحكومة موقع قناتي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) والحراء إلى قائمة 513 موقع إلكترونياً حُجبوا بالفعل في مصر، وعطلت تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت لعرقلة تنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وكان علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف وأحد منتقدي الحكومة، قد حُكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام في 23 فبراير/شباط 2015، استناداً إلى تعرية انتقد فيها السلطة القضائية بأنها "متحيزة"، وأشار ضمناً إلى أن القضاة "يتلقون أوامر من الجيش". وجاءت التعرية فيما يتعلق بمحاكمه في 2013 أثارت جدلاً، حيثما حوكم 43 شخصاً يعملون بمنظمات غير حكومية، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عام وخمسة أعوام. وأُفرج عن علاء في مارس/آذار 2019، بعدما أمضى خمسة أعوام

بالسجن. وكان محكوماً عليه بالمراقبة لخمسة أعوام، حيث كان عليه التوجه إلى قسم شرطة الدقي يومياً من الساعة السادسة مساءً وحتى السادسة صباحاً.

أما محمد الباqr، فهو محامي حقوقى ومدير "مركز العدالة لحقوق والحريات" الذى أسسه فى 2014. ويركز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والتعليم وحقوق الطلاب. وفي 2017، حضر محمد الباqr دورة تدريبية لمدة ستة شهور للحصول على شهادة الزمالة، من جامعة يورك بالمملكة المتحدة، في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019**  
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباqr**